الفلسفة والتنمية في العالم العربي المعاصر

هل من مقاربة؟ !!

بن قدور نور الدين

باحث وطالب دكتوراه في الفلسفة ، قسم الفلسفة،جامعة وهران.

كيف يمكن ابتكار فلسفة في التنمية تؤرخ لزمن نهضة عربية قومية ثانية وعصر تنوير وتنمية جديدين؟ وهل لا زالت الفلسفة تحتفظ بمكانتها كما كانت في الماضي ؟ هل هي ضرورية في عملية التنمية التي تنشدها شعوب العالم العربي ؟ وفيما تكمن قيمتها بالنسبة لسياسة تنمية المجتمع وتكوين أطره؟

لقد حاول منتقدو **الفلسفة** إضعاف مكانتها بدعوى عدم جدوى الاستمرار في تكوين لا فائدة عملية منه ولا مكان لجعل خريجيه يندمجون في الحياة العامة وأن الفلسفة نمط من التفكير لا ينتج عنه إلا التشويش لأفكار الناس، وآن أوانها لكي تنسحب.

هي محاولة إذن لإبراز دور الفلسفة في التنمية وأنه لا تنمية ولا نهضة ولا تقدم ولا حضارة، ولا ازدهار بدون فلسفه وأنها سر تطور الحضارات وأنها سبب تقدم حضارة الغرب حين أنصتت شعوبها لصوت العقل والحكمة وبفضلها تمكنوا من وضع قطيعة إبستمولوجية فصلتهم عن ظلمات العصور الوسطى.

أولا/ ضبط مفهوم التنمية:

أ/ المعنى العام للمصطلح: تتفق معظم المعاجم والموسوعات الفلسفية منها الفكرية واللغوية على تحديد مفهوم التنمية وأغلب هذه المراجع يتفق أصحابها على أنها: عملية انتقال من مرحلة إلى أخرى يصحبها تغير مستمر يؤدي بها إلى تحول من مستوى إلى مستوى أرقى تحول جذري في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية والأخلاقية وغيرها يرافقها في ذلك وعي واحترام للبيئة الطبيعة يتماشى مع مستوى التطور والاختراع والابتكار في المجال الصناعي والتكنولوجي، فالنمو يشترط الانتشار والتوسع وأخذ الأمور بجدية لأن التطور يتطلب أخذ مسار ومنحى تصاعدي بغية تحسين نوعي وكيفي في شتى ميادين الحياة، ففعل تنامى ونما معناه زيادة في نوعية الإنتاج و جودة الخدمات، وكل مظاهر الحياة الإنسانية بصفة عامة.

ب/ التعريف الفلسفي للتنمية: جاء في موسوعة **أندري لالاند** "تعريفا للتنمية بأنها: "عملية تحول أو إنتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى"[1] فهي تحول من مستوى إلى مستوى أعلى[*] وانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى يصاحبها تغيير مستمر.

ج /علامات استفهام حول مفهوم التنمية: اختلف العلماء في تعريف التنمية و ذهبوا مذاهب متعددة منهم من عرفها على محاور اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومنهم من عرفها على أسس حضارية وثقافية وأخلاقية وسيكولوجية، ويعود سر هذا الاختلاف إلى تباين الموارد العلمية والمنطلقات الأكاديمية والفلسفية. ورغم التقاء الفكر العربي حول عدد من العناصر المحددة لمفهوم التنمية ومضمونها وخصوصياتها القومية في الواقع العربي،إلا أنه لم يستطع الخروج بهذا المفهوم من جميع تناقضاته. وكان للتراجعات السياسية في السبعينيات في بعض الأقطار العربية التي كانت قد انتهجت سيادة قومية مستقلة في الستينيات أثرها على الفكر الاقتصادي خصوصا، وإلى جانب ذلك جاءت الطفرة النفطية لتكشف عن خلل هذا الفكر وتناقضاته، بدلا من أن تذهب إلى مزيد من التجذر والتأصل ونظرا لإخفاقات التجارب والممارسات المبتورة للكثير من هذه المجتمعات، فقد أضحت مسألة التنمية من أولويات القضايا في عصرنا هذا.

ونتيجة لهذا فقد احتلت المقارنات بين أنماط التنمية المختلفة وتجاربها، مكانة بارزة في النقاشات العربية حول أنماط التنمية وفي معظم هذه النقاشات كان يشار إلى أن" التنمية لا تبنى إلى بسياسة موجهة للإعتماد على الذات ولتقويض مرتكزات التبعية"[2]. وقد ارتبط مفهوم التنمية عند النخب و العامة بالنموذج الغربي، وغدا مماهة الغرب الحلم والمثال بالنسبة لشعوب العالم المتخلف " وكان من نتائج ذلك ما أطلق عليه اسم ايدولوجيا التنمية التي أخذت شيئا فشيئا بعض صفات القداسة، وقداسة هذا المفهوم تتمحور حول الاقتصاد انطلاقا من نظريتي **والط روستو، وكارل ماركس**"[*]، ويتضح من خلال هذا التعريف أن كلا النظريتين اقتصرا منظروها في تفسيرهم لقضايا التنمية على الجانب المادي وأهملوا القضايا المعيارية القيمية والأخلاقية. وهي ليست إلا "جوانب جزئية للتنمية قابلة للقياس لكنها قليلة الأهمية".

وهناك مجموعة من المفكرين يؤمنون بنظرية مغايرة للنظريتين السابقتين، مبنية على تعدد أنماط التنمية، يؤكدون على العامل النوعي حيث يعتبرون التخلف نقيضا للتنمية ولذلك يرون أن بين التخلف والتنمية اختلافا في الطبيعة وليس فقط اختلافا نوعيا والمشكلة ليست فقط مشكلة تأخر زمني. ومن هذا التحليل

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

يستخلص بعض الباحثين ومنهم **د.بدر الدين غسان** أن التخلف هو في الواقع تنمية الدول الغربية (أي سبب تخلف العالم الثالث بما فيه العالم العربي، يرتد إلى كون الغرب يستنزف ثروات هذه الدول بما فيها النفط، ثم يقوم بإعادة تصديرها بأسعار باهظة مع احتكار التكنولوجيا لخلق هوة بينها و بين العالم الثالث الذي يبقى في تبعية مطلقة كما هو الحال مع أغلب أقطار العالم العربي)، وهو ما يعبر عنه بالنتيجة الحتمية لتطور نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

هذا يقودنا إلى محاولة الكشف عن الخلط بين مفهومي النمو والتنمية، ذلك أن النمو الاقتصادي يقع في بعض الأحيان على حساب التنمية و هو لا يكفي لترقية الأوضاع الاجتماعية. وساعد في هذا الخلط بعض نجاحات النمو التي تحققت في بعض البلدان الآسيوية كبعض دول الخليج، وسنغافورة وتايوان و غيرهم. وفي هذا السياق يرى **د.جورج قرم** أن المنظومة الفكرية الغربية للتنمية تسعى إلى إقناع العالم بطريقة كاذبة بفكرة نمو البشرية نموا بيولوجيا منتظما ومحتوما، وحتى التيارات الفكرية التي يمثلها **داروين** و**هيجل** و**ماركس** كما يقول "امتزجت مياهها بوجهة النظر هذه، فالعلاقة بين معنى التاريخ ورسالة التمدن ليست اصطناعية...، إن الماركسية هي معارضة داخل النظام الغربي وليست معارضة للنظام نفسه"ونحن لا يخالجنا أدنى شك أن قضايا التنمية لا يمكن أن تختزل في مجرد أرقام أو معدلات لأننا بهذا نتجاهل كثيرا من القضايا القيمية والأخلاقية المعيارية ونتفادى بذلك عددا من المسائل الفلسفية وما من شك في أهمية الجانب الاقتصادي والمادي في عملية التنمية ولكن لا يمكنها أن تحل محل القضايا التي ذكرناها.

وفي تقديري فإن معيار التنمية ليس مجرد شعارات، أو خطط في خطب تتلى على منابر هنا و هناك بل هي مرتبطة بمدى تحقيقها للنتائج التي يشعر من خلالها الإنسان بكرامته وحريته وقدسيته وسعادته. وبهذا يتضح أن التنمية عملية متكاملة يتضافر فيها الجهد الاداري و الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهي الأبعاد التي لابد من اعتبارها" واجهات متعددة لشيء واحد غير قابلة للتجزئة، وهذا يعتمد على نقلة كبيرة في منهجية و فلسفة التنمية تتبعها نقلة مماثلة في وسائل وأساليب التنمية ونقلة في الأساليب والمؤسسات التي يناط بها مسؤولية تخطيط برامج التنمية". لأنها مرتبطة من حيث تصوراتها بالإطار الإيديولوجي للمجتمع .وبذلك فهي تهدف إلى" استنارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط و هي لذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير من حيث اتجاهاته وشدته وعمقه وبأهداف المجتمع النابعة من أيديولوجيا تصنع شكل النظام الاقتصادي الاجتماعي، وبطبيعة المشاكل القائمة وتوفر الإمكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها وبمستوى الطموح المتمثل في تطلع واقعي مستند إلى إدارة تنمية إيجابية".

ثانيا/ الفلسفة و التنمية: إن هذا التحليل يقودنا إلى تصور مؤداه أن الفلسفة غائبة عن التنمية؟! لذا فمن الضروري الآن أن نستفهم مسببات هذا الغياب والعوامل التي أدت إلى حالة التمفصل الحاصل بينهما.وفي سبيل تحقيق ذلك، لعله من الأهمية المنهجية المبدئية بمكان أن نبدأ بتشريح واقع هذه العلاقة المتسمة في كثير من الأحيان بالتنافر والتضاد.

أ. واقع الفلسفة والتنمية في العالم العربي (تنافر– اختلال): يمكن إرجاع حالة التنافر والإختلال هذه إلى كثير من الأسباب ولعل أهمها: أن أغلب المشاريع العربية (إنتاجات المفكرين والفلاسفة العرب قديما وحديثا) ظلت نخبوية من صنع أفراد وليست شعبية من صنع الجماهير فارتبطت بأسماء أصحابها وظلت حكرا عليهم، مثل: الديكارتية، الإسبينوزية الكانطية، الهيجلية، البرجسونية مثلما كان الحال بالنسبة لإرتباط بعض الفرق الكلامية القديمة بأسماء أصحابها كالأشعرية، والجاحظية والعلوية والنصيرية والواصلية، وكما هو الحال أيضا بالنسبة لأسماء المذاهب الفقهية الأربعة كالمالكية والحنفية، والشافعية والحنبلية. يضاف إلى هذا أن هذه المشاريع لم تستطع أن توقف مسلسل الانهيار العربي المتمثل في الاعتراف بالعدو الصهيوني في حين أنّ فلسطين لا زالت محتلة بل أصبحت إسرائيل حليفة لبعض الأقطار العربية، فتحول على حد تعبير **د.حسن حنفي** عدو الأمس إلى صديق اليوم، ونحن نضيف إلى ذلك قضية عكسية صحيحة فنقول أن صديق الأمس أصبح للأسف عدو اليوم ونحن هنا نستشهد على الصراعات والحروب التي نشبت بين أغلب الأقطار العربية بعد حصولها على استقلالها الذي لولا إتحادها و تعاونها و تآزرها مع بعضها البعض لما تحقق لها ذلك (الجزائر المغرب و مشكلة الصحراء)، (سوريا، لبنان) (العراق والكويت) (اليمن والسعودية) (مصر والسودان)، (العراق، وإيران)...الخ.

أيضا من أسباب غياب الفلسفة عن مشاريع التنمية،هو أن أغلب المشاريع الفكرية للمفكرين العرب لم يلتفت إليها الساسة وأصحاب القرارو غاب فيها الحوار مع أهل الفكر والتنظير فأصبحت هذه الإنتاجات حبيسة رفوف المكتبات وسجينة بين دفات المؤلفات وهذه أزمة شملت جميع الاختصاصات وأسهمت في دفع عجلة التخلف والانحطاط التي يعاني منها العالم العربي و الإسلامي بصفة عامة، ولا شك أن الأمة التي تهمّش علمائها ومفكريها، أمة مآلها الزوال والتخلف والاندثار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضاف إلى هذا أن أغلب المشاريع الفلسفية العربية المعاصرة لم تستطع وضع رؤية جديدة توقف إنهيار إرادة الصمود وتفكك الأوطان و مشكل هجرة الأدمغة و لم تستطع علاج آفات اجتماعية مثل العنف والمخدرات فاصطدم الوعي باللاّوعي، وعي النخبة بلاوعي الجمهور هذا الجمهور الذي نجده يهجر كتب الفلسفة ويعتبرها علما معقدا يتعب العقل ويرهق الفكر، فلم يتمكن المتفلسفة العرب حتى اليوم من خلق مشروع موحد لتبسيط لغة الخطاب الفلسفي وبقيت جل كتاباتهم حبيسة أبراجهم العاجية ولم تصل للأسف إلى عامة القراء الذين فضلوا قراءة الجرائد والمجلات لمتابعة أخبار الرياضة والفن من أجل التسلية والترفيه عن النفس فابتعدت الفلسفة عن الغالبية العظمى من المجتمع ولم تتمكن من رفع هممهم نحو العمل والاجتهاد والابتكار وزرع بذور التحد والتضحية والانتصار.

ومما يؤكد أيضا التمفصل والتنافر الذي تتسم به العلاقة بين الفلسفة العربية والتنمية: أن معظم الكتابات الفلسفية العربية اكتفى أصحابها بنقل المذاهب و النظريات دون إبداع المعلومات، وسبب ذلك يعود إلى" كون هؤلاء المفكرين يسعون دائما إلى تحقيق أكبر قدر من الربح بأسرع وقت ممكن، لأنه أسرع في التأليف وأكسب في التوزيع فظهر الكتاب المقرر الذي ينقل العلم من المدونات السابقة إلى كتاب الأستا ذ المقرر و منه إلى الطالب ومنه إلى ورقة الإجابة ومنه إلى قارعة الطريق"[3].

وساعد على هذا قيام دور النشر لتوزيع الكتب المقررة لأنها أربح من الكتاب الثقافي والعلمي و الفلسفي. يضاف إلى ذلك الترويج للمذاهب الغربية بمادة إسلامية مما أدى إلى انتزاع المذهب الغربي عن سياقه التاريخي مثل (الشخصانية الإسلامية، الوجودية العربية الماركسية العربية...الخ)[*]، وهذا يوضح طابع التقليد والاجترار وغياب الإبداع والابتكار. كذلك تتمظهر حالات التضاد الموجودة بين الفلسفة العربية وقضية التنمية في كون أغلب القضايا التي تثار على الصعيد الفلسفي إما من النوع الإبستمولوجي (قضايا معرفية علمية) أو من النوع المنطقي أو من النوع الأنطولوجي (مسائل الوجود و العدم) أوالميتا علمي فهي تحتل مركز الصدارة في ممارسة الفلاسفة، فلا تظهر للأسف أية قضايا معيارية جوهرية، وتغيب الأداة الحقيقة للفلسفة و هي أداة النقد والتقييم نقد المجتمع وتقويم مؤسساته." فإذا كانت الفلسفة التي يفترض فيها أن تشكل نموذجا للعقلانية تتردد في معالجة أسئلة معيارية جوهرية بل تستنكف متشامخة عن معالجة هذه الأسئلة "[4] فهي بذلك تتجرد من وظيفتها الإجتماعية، فأغلب الفلاسفة العرب نجد لديهم ميلا واضحا لعدم التعرض لأية أسئلة جوهرية – معيارية و لعدم المساس بالأديولوجيا السائدة في أي جانب من جوانبها.

ومن أجل أن تلعب الفلسفة دورها في تغيير الواقع العربي المتخلف، تحتاج إلى نظرة تعطي للعقل قيمته المثلى في النقد والتحليل والتقويم، فالغرب تقدم و تطور بفضل عقلانيته التي أمدها إياه مفكروه العقلانيون، وبنظرة كهذه يصير بإمكاننا أن ننقد الفلسفة من قمقمها الإيستمولوجي الأنطولوجي المنطقي قمقمها الميتاعلمي والميتا أخلاقي وأن نجعلها أكثر اتصالا بحياة الناس وتطلعاتهم، و الغاية هي إعادة الدور النبيل الذي تقوم به الفلسفة وهو: التحرير والتنوير بغية تهيئة المناخ لبروز فكر جديد، فكر يمكنه أن يسهم بصورة فعالة في تحريك المستنقع العربي الذي جمدت مياهه الراكدة، من أجل تحويل المجتمع بصورة جذرية.

لكن هذا لن يتأتى إلا إذا قمنا بتطوير مفهوم عقلاني يتجاوز حدود الفلسفة المنهجية والتقنية مفهوما معياريا أي دراسة ما هو كائن وابتكار ما ينبغي أن يكون بصورة أكثر عقلانية. ويقتضي ذلك أن يكون المتفلسف العربي المعاصر: ذا إحساس قوي بهويته الذاتية. فاهما فهما واضحا ومعقولا لدوافع الآخرين وسلوكاتهم وكذا تطلعاتهم. مدركا لبنية مجتمعه الذهنية وكيفيات ارتباط سلوك الأفراد بها. مستغلا أفكاره فلا يكون عبدا لأية سلطة لا سلطة الماضي ولا سلطة التقاليد ولا سلطة الإديولوجيا ولا سلطة أي نظام، فكريا كان أم اجتماعيا أم سياسيا فاهما للشرور والمظالم حوله ولأسبابها ، و للشروط المسؤولة عن تغرب الإنسان العربي وتخلفه.

ب/ الفجوة المعرفية الاجتماعية: كذلك تتمظهر أنواع التنافر والتضاد الموجودة بين الفلسفة العربية وعملية التنمية في البلدان العربية في سبب جوهري يتمثل في فقدان تطور الوظيفة النظرية الواعية للفلسفة ومدى إدراكها للواقع المعاش ومدى قدرتها على تفسير ما يجري والتنبؤ بما سيحدث في بنية المجتمع

ولعل المشكل هنا هو التمفصل الموجود بين المعارف العالية (معارف النخب المثقفة – الصفوة – الأوساط الأكاديمية) وبين الوعي الشعبي العادي هذه الفجوة من شأنها أن تورث أشكال متنوعة من الاغتراب الذهني والقيمي في حياة الجماهير العربية اليومية، والدليل اننا نشهد في الوطن العربي وضعا تنتج فيه الدراسات والأبحاث الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية...الخ نخبة صغيرة العدد والنسبة في المجتمع بينما تعيش الأغلبية المطلقة من الناس في أمية وجهل ومعاناة حياتية لا حصر لها "تدور بالدرجة الأولى لكسب الصراع من أجل البقاء واستمرارية الحياة البيولوجية لا أكثر".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال ورقة البحث التي قدمها المفكر الروسي **يوري كوزلوتسكيا** حول الاتجاهات الأساسية للفلسفة البرجوازية المعاصرة في **اليابان** والتي تم ترجمتها من طرف الدكتور **خلف الجراد** وهو باحث من سوريا يتضح الأثر السلبي الذي تفرزه الهوة الفكرية بين النخب المثقفة وبين الجماهير والذي دعمته وسائل الإعلام التي يسيطر على أغلبها الغرب، حيث يقول واصفا هذه الحالة التي تنشأ بسبب بعد و فقدان التواصل بين الجمهور ومثقفوه وهي دراسة خاصة بالمجتمع الياباني إلا أننا يمكن أن نسقطها على المجتمع العربي بحكم أن كلاهما لا زال يحاول التشبث بالتراث، وفي نفس الوقت يعاني من التغريب يقول: "وبالنتيجة يصبح المواطن الياباني في وضع الاغتراب عن قيمه وتقاليده وثقافته أضف إلى ذلك أن القيم الثقافية والفجوة المعرفية بين الجماهير والنخب المثقفة جعلت المواطن العادي لا يفهم ما يدور ويحصل بلغته اليابانية " لا جدال إذن أنه كلما كانت المادة الثقافية الإعلامية نخبوية التوجهات تصبح غريبة أكثر فأكثر عن عقول الناس وعواطفهم ومشاعرهم، وهو أسلوب سلبي إن لم نقل عنه إنه تجسيد للاغتراب الروحي.

في ميدان التعليم: غياب الفكر العربي المعاصرعن برامج ثانوياتنا العربية: وفي هذا السياق يرى **د. ناصيف نصار** أن غياب الفكر العربي الحديث والمعاصر في ثانوياتنا العربية يعود أساسا في كونه: "فكرا أيديولوجيا في معظمه ويدور حول مبادئ إصلاحية وثورية قومية وليبرالية وإشتراكية يصعب على أيديولوجيات طائفية متعايشة في نظام بتناسب شديد الحساسية أن يستوعبها ويستخدمها لصالحه".

كذلك من أسباب تمفصل العلاقة بين الفلسفة والتنمية أن: كثير من السلطات الوطنية والمجتمعات الفكرية لا تهتم بالتراث الثقافي الذي يتصل بالإنتاج الفلسفي، وكذلك انعدام الاهتمامات المتبادلة ما بين الفلاسفة وعلماء الاجتماع من جهة و العلماء التجريبيين من جهة أخرى. ونضيف إلى هذا كله ذلك الصراع الذي لا زال إلى يومنا هذا بين المتعصبين المنتسبين إلى الدين، و من يشتغلون في حقل الفلسفة "كما أن المشتغلين بالفلسفة في بعض الأقطار العربية ينظر إليهم بخوف وشك من قبل الفئات التي مسها التيار الديني الأصولي بتأثيراته السلبية، لأنه يهيئ لهذه الفئات أن الفلاسفة هراطقة وملاحدة وما أشبه ذلك". في هذا الموضوع يطرح الدكتور **محمد وقيدي**(*) سؤالا مهما هو: هل الفلسفة ضرورية ؟

ويرى أنه في بعض البلدان العربية تمكن منتقدوا الفلسفة من أن يبرزوا أنه لا ضرورة للاستمرار في تكوين لا فائدة علمية منه ولا مكان لجعل خرجيه يندمجون في الحياة العامة فهي في اعتقادهم: لا ترقى إلى مستوى المعرفة و ليست إلا نمطا من التفكير لا ينتج عنه إلا تشويش أفكار الناس، وتحطيم الأسس التي تقوم عليها تنظيماتهم المجتمعية ومؤسساتهم السياسية والاقتصادية وبخصوص العلاقة التي تربط الفلسفة بالتنمية فهو يرى أن التنمية التي تطرح السؤال على مساهمة الفلسفة فيها تصبح هي أيضا موضع سؤال، فلا يجب في اعتقاده أن نتساءل عن أية فلسفة ترفضها التنمية ؟ بل يجب أن نتساءل عن: أية تنمية هذه التي ترفض الفلسفة؟.

من جانب آخر يرى **د. فتحي التريكي** أنه إذا أردنا بناء مجتمع عربي عصري مبني على تكتل شديد بين إيجابيات التفكير العلمي والعمل التقني وحرية الإبداع الفني علينا أن نبدأ الإصلاح من مرحلة التعليم الثانوي، ثم ننتقل إلى الجامعة فنقوم برعاية البحوث الفلسفية التنويرية بإعطائها حقها في النقد والتوضيح والتشخيص والتنظير يقول:" فمستقبل الفلسفة لن يكون مجديا وفعالا ما لم يتم إصلاح البرنامج الفلسفي في التعليم الثانوي حسب قاعدة العقل العلمي لتربية الجيل الجديد تربية علمية نقدية وإنسانية عامة تفتح عقله وتنمي شخصيته". يشترط "د. فتحي التريكي" من خلال ورقة بحثه المقدمة في اجتماع الخبراء بمراكش والتي كان عنوانها "التعليم والبحوث الفلسفية في تونس" أن يؤخذ بعين الإعتبار تكوين الأجيال تكوينا عقليا يمكنهم من تحديث أنماط عيشهم ويجعلهم ينظرون إلى المستقبل ويحميهم من أن يقعوا ضحية الإيديولوجيات الماضوية.

ومن جهة أخرى يرى المفكر المغربي **"جمال الدين العلوي"** أن هناك نوعين من العوائق يحولان دون قيام تعليم فلسفي سليم ويمنعان من ازدهار البحث الفلسفي في عملية التنمية،أولا: العائق المؤسسي: وهو كل ما يرتبط بالمؤسسة التعليمية بشكل عام (البرامج / المناهج/ الحجم الساعي/ المعاملات...) ،ثانيا: العائق المجتمعي الثقافي: البنية السوسيوثقافية للمجتمع العربي. فهذين العائقين في تصوره مرتبطين غير منفصلين وإن بدا الأول يتعلق بالتدريس والثاني بالبحث والتأمل الفلسفي.

مسألة غياب الفلسفة عن العمل التنموي العربي يرتد أيضا ؟إلى مجموعة أسباب يوجزها المفكر الموريتاني الدكتور **"ولد سيد أباه"** في ثلاثة أحكام مسبقة،الأولى ذات صلة بطبيعة المادة، والثانية بالسياسة والدين، وأخيرة ذات مفهوم حضاري متعلق بالاختيارات المجتمعية الأساسية. ففيما يتعلق بالأحكام المسبقة ذات الصلة بطبيعة المادة: فتتمثل في الاعتقاد الخاطئ لدى رجال الأعمال ورجال الإدارة – وهما العنصران الموجهان للمجتمع– الذين يرون بأن الغاية من التعليم تنحصر فقط في المؤهلات الحرفية الإنتاجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نظرهم الاهتمام بمادة الفلسفة مضيعة للوقت ولا طائل من ورائه وأن التراث الفلسفي تراث تجريدي تأملي غامض. والنتيجة هي أن تضافر الرؤى والمواقف يشكل شبكة من المفاهيم المضادة للفلسفة فلا يعنى بها داخل المجتمع المتخلف.

ثانيا:أحكام مسبقة ذات صلة بالسياسة والدين: وفي هذا يرى "د.ولد سيد أ باه" أن النمط العقلاني والروح النقدية والرؤى المستقبلية أمور منبوذة تثير مخاوف أصحاب السلطة خشية تفشي التمرد. ثالثا: أحكام مسبقة ذات صلة بالمفهوم الحضاري المتعلق بالإختيارات المجتمعية والسياسية: يتجلى هذا الصراع بين المتعربين والمتفرنسين، بين المدافعين عن الأصالة والقائلين بالمعاصرة، بين أصحاب المفهوم الضيق للفلسفة وبين القائلين بالمفهوم الشامل للممارسة الفلسفية في اتجاه تعدد الاختصاصات.

ومن نفس البلد يؤكد الباحث الموريتاني **د. موسى ولدابن** الذي يحاول أن يعالج نفس المرض من خلال عرضه لسؤال مهم وهو: كيف نربط بين التدريس الفلسفي وواقع الطالب؟ والجواب في تصوره أن الفلسفة العربية في أزمة وهي نفس الأزمة التي أشار إليها الفيلسوفين الألمانيين من قبل "**كانط** "و" **نتشيه**"، والخروج من هذه الأزمة في تصوره يبدأ بالتغيير في الفلسفة، تغيير منهجها وطرق تدريسها والفهم الصحيح لطبيعة العلاقة التي تربطها بعلوم العصر. وهو يدعو لتشجيع الأبحاث ونشر الكتب في مجال القراءات الفلسفية للعلوم الحديثة من طرف الهيئات المتخصصة. كذلك فإن غياب الفلسفة عن التنمية يعود في اعتقاده إلى: عدم المطابقة بين الفكرو واقع العالم العربي المعاصر.

هذا التصور يؤكده "د.حسن حنفي"، الذي يرى أن الفكر العربي المعاصر لم يستطع حتى الآن تحويل بعض القضايا الأساسية كقضية احتلال "فلسطين" إلى تصور ذهني أو إلى مقولة عقلية أو إلى قيمة ضمن أنساق القيم باستثناء ما يكتب في الشعر والرواية فضياع الأرض في الواقع يجعلها تحضر في الذهن ومع ذلك غاب في الفكر العربي المعاصر مفهوم الأرض وغابت في أنساق القيم قيمة الأرض، وغابت في العقائد إلوهية الأرض فصعب تحرير الأرض وتجنيد الجماهير من أجل الأرض. ويضاف إلى هذا كله، غياب مفهوم الحرية والديمقراطية في واقعنا العربي المعاصر وسيطرة مفاهيم العجز والكسل تحت تبرير أحكام ميتافيزيقية متعلقة بالقضاء والقدر وهي أحكام تروج لها السلطة، حتى تستمر أوضاع التخلف وتبقى على حالها.

ثالثا/ دور الفلسفة في التنمية: رأينا كيف أن غياب الفلسفة عن التنمية للأسباب التي ذكرناها وغيرها كانت سببا كافيا لتبرير المأزق التنموي العميق الذي تعيشه أغلب أقطار العالم العربي وغني عن البيان أن المشكلة الأساسية التي تواجه متفلسفي التنمية في العالم العربي المعاصر لا تكمن في استحداث تغيرات في الجوانب المادية لثقافة المجتمع بقدر ما تكمن في كيفية ابتكار نظريات فلسفية اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة وفعلية تساهم في تنمية المجتمع وتغيير بنائه، ونسق القيم التي تحكمه ومجالات الإهتمام التي تسيطر على تفكير أفراده.

"إن معيار نجاح برامج التنمية لا يتمثل في إحداث تقدم مادي فحسب، ولكنه يتمثل بالدرجة الأولى في خلق القدرة على صنع التقدم" وهنا يثار سؤال جوهري هام هو: إذا كان معيار نجاح برامج التنمية يتمثل في مدى انسجام فكر النخبة مع واقع المجتمعات التي ينتمون إليها ومدى تجسيد تلك الأفكار في الميدان، و كذلك مدى توافق فكر النخبة وتصورات أصحاب القرار، ففيما يتجلى إذن دور الفكر الفلسفي في عملية التنمية؟ وماذا يمكن للفلسفة أن تفعله في تنمية مجتمعات العالم العربي التي يتسم حالها بالتخلف في جميع الأصعدة، والتبعية للغرب في كل شيء؟

أ)–الفلسفة و التنمية السياسية:

نرى في هذا المنعطف البحثي وفي سياق طرح احتمالات المسألة المعنية، أن نستفهم بعض الاستشكالات المتعلقة بالموضوع، ولعل أبرزها: ما دور الفلسفة في تنمية الوعي السياسي ؟ وهل بإمكانها أن تزرع بذور الحرية والديمقراطية وتستأصل جذور القهر والتسلط من الوجدان العربي المعاصر؟ وما الذي يمكن أن تفعله أمام أنظمة الحكم العربية التي تتسم بطابع الاستبداد والقهر الطغيان والجور في الحكم، وممارسة القمع والتعذيب والتنكيل بالمعارضين و هدر ثروات الوطن وتفشي الفساد وظهور الهوة الشاسعة بين الحاكم والمحكوم ؟ وما الإمكانيات التي يجب أن توظفها النخب العربية لتفعيل الفكر الفلسفي التنموي السياسي في وطننا العربي؟

يعتقد **د.حسن حنفي** أن هناك جذورا معرفية وأخلاقية واجتماعية وسياسية وتاريخية تمنع من التحول الديمقراطي في العالم العربي.وفي اعتقاده تستطيع الفلسفة أن تساهم في انتزاع هذه الجذور "عن طريق إعادة بناء الثقافة الوطنية وخلخلتها من جذورها الأحادية الطرف، وإحياء جذور أخرى أكثر قوة لإثبات حرية الفرد وديمقراطية الحكم، عن طريق إحداث ثورة ثقافية عامة في التعليم والإعلام"، الذين مازالا في اعتقاده خاضعين للنظم العسكرية والملكية. وفي نفس السياق يؤكد الدكتور **عبد الله بلقزين**(*) على ضرورة ممارسة النقد السياسي، نقد السلطة ونقد المجتمع من طرف المثقفين، وبالتحديد نقد سلطة المؤسسة الحزبية لأنّ "فعل نقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة هو انتصارٌ للديمقراطية أي أنّ المجتمع يستطيع إدارة الشأن العام و تقرير مصيره المدني بعيدا عن كل وصاية"[5]. وفي السياق نفسه يؤكد الدكتور **برهان غليون**[**] أن نجاح المثقفين العرب في أداء دورهم في الحياة العامة والمشاركة في بناء السياسة الوطنية يتوقف على تحقيق شروط ثلاثة أساسية هي أولا: إعادة بناء سلطة المثقفين الثقافية (مساهماتهم في تحديد القيم الاجتماعية و فوزهم بالحد الأدنى من استقلالهم إزاء السلطات والقوى الأخرى وفي مقدمتها سلطة الدولة). الشرط الثاني: هو المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الفئات المهنية والاجتماعية الأخرى في العمل السياسي وما يتضمنه انخراطهم في الحياة الحزبية وفي الصراع على السلطة وتقرير المصير الوطني لأنه من الصعب في اعتقاده على المثقفين بناء سلطاتهم الثقافية ما لم يساهموا في بناء قدرة مجتمعاتهم على الخروج من أزمة الأنظمة البيروقراطية الراهنة وفرض تحولات ديمقراطية فعلية عليها. "ولن يكون للمثقف دور حقيقي في النظام العام إلا بعد أن يساهم هو أيضا في خلق نظام سياسي جديد يقوم على فكرة المواطنة والحقوق الشرعية ودولة القانون ". أما الشرط الثالث: فهو تفعيل دور المثقفين والتغلب على الإحباط وإعادة إدخالهم في معادلة سوق السلطة العامة وضرورة مشاركة المثقفين ينبغي أن تكون مركزة على إضفاء بعد عقلاني نقدي نظري وعميق على العمل السياسي

ب)– الفلسفة و التنمية الاجتماعية:

يقول ماكس هوركهيمر (*max Horkheimer*): "إن الوظيفة الاجتماعية للفلسفة تكمن في نقدها لما هو سائد و هذا النقد يعني إبراز الأخطاء على نحو سطحي في أفكار وظروف مجزأة. إن الهدف الرئيسي من هذا النقد هو منع الجنس البشري من الضياع في هذه الأفكار تلكم الأنشطة التي تحققها المؤسسات الاجتماعية القائمة في أفرادها يجب أن يتاح للإنسان أن يرى العلاقة بين نشاطاته وما تحققه من إنجاز وأن يرى العلاقة بين وجوده الجزئي والحياة العامة للمجتمع".

إذا سلمنا بهذه البديهية العامة للفلسفة، وأنها أداة إصلاح وقد تحقق ذلك كما نعلم في الغرب، فما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الفلسفة في إصلاح المجتمع العربي؟ وفيما تتجلى الوظيفة الاجتماعية لفلسفة التنمية ؟ وكيف يمكن تحويلها من أداة للتحليل والوصف إلى أداة للنقد والتغيير؟ وهل هذه الفلسفة مؤهلة لبناء رؤية صحيحة من شأنها تحقيق مجتمع إنساني متحرر معافى من مرض التخلف والقهر والتبعية ؟ وكيف يمكن أن نمارس الفلسفة حتى نجعل من نتائجها ذات صلة وثيقة بحياة الشعوب العربية ومصالحـ وتطلعاتها وآمالها ؟

في اعتقاد **د.عادل ضاهر**[*] فإن الفلسفة في الوطن العربي لا يمكنها أن تلعب أي دور نقدي في حقلي السياسة والاجتماع، لأنه ثمة ثلاث عقبات تحول دون ذلك. العقبة الأولى (تتعلق بثقافة الفيلسوف العربي): فمعظم المفكرين العرب في اعتقاده تلقوا ثقافتهم في جامعات الغرب التي رسخت فيهم تصورا معيبا للفلسفة يجردها من وظيفتها التقنية – التقويمية.

والعقبة الثانية: مرتبطة بكوننا ننتمي إلى ثقافة ما زالت تخضع لأبشع الأوهام بالنسبة لقدسية الماضي. أما العقبة الثالثة: فهي مرتبطة بالأنظمة السياسية في الوطن العربي التي لا توفر أدنى شرط للبحث الحر. "إن الفكر عندما يعيش باستمرار في ظل كابوس من التقييد والكبت الساحق والظلامية الخرقاء يجد نفسه أمام لائحة طويلة من المحرمات تحتوي على معظم الموضوعات، التي يمكن للفيلسوف أن يُعمل أدواته النقدية فيها" والأسوأ من هذا كله أن الفلسفة في العالم العربي ومنذ فترة طويلة ما فتئت تكتسب دورا إيديولوجيا محافظا بحيث يتحول مجمل التنظير الفلسفي إلى مجرد قناع للإديولوجيا السائدة.و بالتالي فإن "جل المفكرين العرب المشتغلين في الحقل الفلسفي متّهمون بالإهمال الفاضح للقضايا المصيرية وبالانحياز إلى الإيديولوجيات السائدة فإذا لم تكن مهمة الفيلسوف من هذا المنظار النقد الاجتماعي أو تكوين مثُل جديدة للإنسان والبحث عن أسس جديدة لتنظيم المجتمع، فالنتيجة الأخيرة لهذا الموقف ليست فقط وضع حاجز بين الفيلسوف والسياسات الثورية بل بين العمل وهذه الأخيرة أيضا".

إن المهمة الأساسية للفلسفة هي تأسيس نظرة شاملة تكون ذات اتصال وثيق بحياة البشر وتطلعاتهم وأهدافهم. هذه المهمة تكمن في التحرير والتنوير وتهيئة المناخ لبروز فكر جديد، فكر يمكنه أن يسهم بصورة فعالة في تحريك المجتمع العربي وتحويله بصورة جذرية. ولا يتحقق هذا إلا بغرس مفهوم معياري عقلاني في أذهان الناس وخاصة الأجيال الجديدة، ووفقا لهذه النظرة فان العقلاني الذي نريده هو من له فهم للبنية الذهنية والثقافية لمجتمعه وكيفية ارتباط سلوك الأفراد بها، وهو كذلك من له استعداد لأن يرفض الاستغلال فلا يكون عبدا لأية سلطة، لا سلطة الماضي ولا سلطة التقاليد ولا سلطة إيديولوجية ولا سلطة أي نظام فكري اجتماعيا كان أو سياسيا. فاهما للشرور والمظالم وللشروط المسؤولة عن تغريب الإنسان، يملك تصورا معقولا لكيفية التحرّر من هذه الشرور والمظالم ومن العوامل المساعدة على تغريبه، متحررا من المذهبية الضيقة في كل أشكالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقيام الفلسفة بوظيفتها الاجتماعية في المجتمع العربي يحدد **د.عادل ضاهر** خمسة شروط أساسية لابد من توفرها و هي: أولا: ضرورة اقتراب الفلسفة من العلوم الاجتماعية وخاصة علم إجتماع المعرفة للكشف عن الجذور الاجتماعية للفكر وكيفية تسرب التأثيرات عليه. ثانيا: أن نمارس الفلسفة على نحو يجعل نتائجها ذات إتصال وثيقة بحياة البشر ومصالحهم وتطلعاتهم وآمالهم. ثالثا: وعلى صعيد التدريس: يجب تهيئة المناخ الفكري لبروز نظام إجتماعي جديد بحيث تصير الفلسفة حلقة وصل بين العلم والثورة. رابعا: العمل على منهجية القضايا والمبادئ التي تثار على مستوى ممارسة الجماهير وضرورة توجيه الخطاب الفلسفي لغير المختص في الفلسفة لبعث الوعي في أوساط الجماهير. وأخيرا: خلق منظومة متماسكة من المفاهيم والمقولات والمبادئ المعيارية وغير المعيارية لفهم واقعنا.

ج)– الفلسفة والتنمية الدينية:

قبل الخوض في هذه الجدلية، جدير بنا أن نذكر بأن زوال حكم العقل وانعدام النقد وتأكيد السلطة المطلقة هو قاسم مشترك بين التطرف الديني والاستبداد السياسي وعلى العكس من ذلك فإن التطرف الديني لا يظهر عندما ينتشر المد الديمقراطي المستنير لأن الديمقراطية تفترض سيادة حكم العقل وانكماش السلطة المطلقة وعملية الاختيار بين اتجاهات سياسية متعددة. ففي مثل هذا الجو يذبل التطرف من تلقاء ذاته دون الحاجة إلى القمع أو إلى خوض معارك دموية.

الديمقراطية تزيل أسباب التطرف لأن التطرف الديني لا يضطهد في النظام الديمقراطي لأنه لا يجد التربة الصالحة للظهور فالفلسفة بوصفها جدلا يرتكز على الحجة والبرهان هي ذاتها نوعا من الديمقراطية العقلية وهي لا تعيش طويلا في جو الاستبداد السياسي، تواجه الفلسفة أيضا في وظيفتها الإنمائية الدينية عدة عقبات أهمها عامل **الخوف** فنطاق المشكلات المسموح بمناقشتها عقليا و فلسفيا في الميدان الديني يضيق يوما بعد يوم، وهكذا يشعر الفيلسوف أن المناطق المحرمة تزداد يوما بعد يوم. إن البحث العقلي في المشكلات الفكرية المرتبطة بالدين ينبغي أن تحتل مكانة مهمة في أي صحوة إسلامية لأن هذه الصحوة تدعوا لأن يكون للدين دورا هاما في حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسئلة التي لابد على المشتغلين في حقل الفلسفة العربية، طرحها هي : إلى أي مدى تؤثر ذاتية القائمين بالتفسير على الحياد و الأمانة في تطبيق النص الديني؟ وما هي العوامل التي أدت إلى الاختلاف داخل المجتمعات الاسلامية و التي أفرزت عدة طوائف وجماعات تدعي كلها أنها تطبق الشريعة؟ وهل ترجع إلى مصالح دنيوية توجه التفسير في اتجاهات تخدم هذه المصالح، أم ترجع إلى نوع أنظمة الحكم التي ينتسب إليها المفسرون؟

إن التحليل الفلسفي هو الذي يجنبنا و يجنب أجيالنا خطر الانقياد لأي رأي قد يكون مخطئا أو مغرضا يزعم أنه الوحيد المعبّر عن حقيقة الدين، ذلك لأن الكثير ممن ينتمون للحركات الدينية يتعمدون الخلط بين المصدر الإلهي للنص وبين أشخاصهم إلى حد اعتبار أنفسهم أمراء على الجماعات يؤثرون تأثيرا رهيبا في عقول أتباعهم ويمنعونهم من اكتساب المعرفة من أي مصدر آخر، ويجعلونهم قابلين للتشكل بالشكل الذي يريدونه.وبالتالي ثمة مجال مهم للفلسفة كي تستثمر فيه، وهو عملية نقد الفكر الديني.

وفي هذا المجال تستطيع الفلسفة أن تجيب على الأسئلة التي يحظر على الأذهان الخوض فيها، و في هذا الصدد عليها أن تعالج التفكير الدغمائي الذي يتزعمه بعض المنغلقين، و الذين يحاولون شد انتباه المجتهدين في قضايا الدين التي تطرأ على حياة المسلمين،ومحاولة تجميد عقولهم ومنعهم من التفكير والاجتهاد، وقد حدث مثل هذا في عصور أوروبا المظلمة حين أعاقت الكنائس الكاثوليكية ولسنين طويلة عقول الناس بادعائها المزيف أن "العقيدة دين ودنيا" ما أدّى إلى تعطيل تقدم الغرب وتقييد الكشوفات العلمية في تلك الفترة. وهو الأمر نفسه الذي يحاول تكريسه بعض المتزمتين المتعصبين المنغلقين اليوم في العالم العربي، وفي هذا الإطار لا بد للفكر الفلسفي الإسلامي المعاصر أن يأخذ العبرة من الآخر الذي نهض بفضل عقلانيته التي وظفها و كيفها أيما تكييف.

خاتـــمـة :

إن قضية التنمية من أولويات القضايا وهي مسألة معقدة وشديدة الصعوبة بالنظر إلى الظروف الداخلية التي تعيشها بلدان العالم العربي والظروف المحيطة بها إقليميا ودوليا.و مما زاد في تعقيدها التغيرات التي شملت العالم،خاصة انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. لكن هذا لا يعني استحالتها، بل هي عملية ممكنة إذا انطلقنا من فهم عميق لواقع مجتمعاتنا العربية واعتمدنا بصورة أساسية على قدراتنا الذاتية واهتدينا إلى استغلال مواردنا بشكل صحيح وجيد، وتبقى عملية التنمية في النهاية، خيار وإرادة سياسية تنطوي على رؤى ومخططات مستقبلية واعية. إن العالم العربي اليوم، وفي هذه الظروف بالذات، أو ما اصطلح عليه بزمن:"الربيع العربي،ثورات الشعوب،الحراك العربي...الخ"، أحوج ما يكون، إلى استعادة السؤال الفلسفي المبدع، لارتياد آفاق فلسفة تنموية عربية معاصرة ومتميزة، والمستقبل كما يقول **د. خير الدين حسيب:**" ليس قدرا محددا مسبقا أو تحدده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوى غيبية غير معلومة وغير قابلة للتطويع والتشكيل، وإنما هو بدائل متنوعة تتدخل في صياغتها قوى داخلية وخارجية يمكن تحليلها والتعامل معها بالتعديل و التغيير"

الهوامش:

1. -André Lalande: Vocabulaire technique et critique de la philosophie – presses universitaires de France –Paris- 18e Edition – 1996- P 224, [Développement: le changement considéré en tant que passage d'un état à un autre état]/ développer, v tr: étendre (ce qui était plié), faire apparaître les images de (une pellicule); au moyen de procèdes chimique, faire croitre, exposer en détail, développer une argumentation, S'épanouir, prendre de l'importance.

* développement n.m : progrès, en extension ou en qualité; pays en voie de développement (économique).

2. سليمان الرياشي و آخرون، دراسات في التنمية العربية،الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،ط1/1998.ص:27.

*/ تقوم نظرية روستو على المسلمة التالية: باستطاعة العالم الثالث اللحاق بالدول التي انطلقت قبله في التنمية، والتخلف ليس إلا مسألة تـأخير في الـزمن، و الـدول المتخلفـة سـتلحق حتمـا بالـدول الصـناعية نتيجـة لأثـر الاقتصـاد العـالمي، أمـا الماركسـية: فـرأت أن الاشـتراكية هـي الحـل لمشـاكل العـالم المتخلـف، و أن رأس المـال وتراكمـه وإعـادة إنتاجـه هـو المقـدس و الوحيـد الـذي حولـه تتحـدد كـل المعطيـات إلاأن إخفـاق الاشـتراكية في البلـدان التي طبقـت فيهـا يجعـل من قداسـة الاقتصـاد بالرغم من أهميته الكبرى مقولة تحتاج إلى إعادة نظر.

3. بدر الدين غسال جدلية التخلف و التنمية المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر التوزيع الجزائر ط 12 -1991 . ص/ 121 :

4. حنفي حسن، حصار الزمن، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ط1، 2004.-ص 82

5. المرجع نفسه – ص81.

* / محمد وقيدي، أستاذ فلسفة، المغرب

*/عبد الله بلقرين :مفكر مغربي .

6. أحمد صديقي الدجاني وآخرون – المثقف العربي : همومه و عطائه- مركز دراسات الوطنية العربية – بيروت / لبنان -1995-ص 229.

** / برهان غليون: مفكر سوري.

* /عادل ضاهر: أستاذ الفلسفة، جامعة الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com